حقوق الإنسان والديمقراطية

انتصار المُثُل الهشّ

هذه السلسلة

في سـياق الرسـالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

حقوق الإنسان والديمقراطية

انتصار المُثُل الهشّ

تود لاندمان

ترجمة

باسم سرحان

وائل سلامة

مراجعة

سارة دوفو

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

لاندمان، تود

حقوق الإنسان والديمقراطية: انتصار المُثُل الهشّ/ تود لاندمان؛ ترجمة باسم سرحان، وائل سلامة؛ مراجعة سارة دوفو.

271 صفحة: إيضاحيات؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 241-254) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-718-4

1. حقوق الإنسان. 2. الديمقراطية. 3. الحقوق المدنية. 4. الحقوق السياسية. أ. سرحان، باسم (مترجم). ب. سلامة، وائل (مترجم). ج. دوفو، سارة (مراجع). د. العنوان. هـ. السلسلة.

323

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Human Rights and Democracy:
The Precarious Triumph of Ideals

by Todd Landman

Copyright © Todd Landman, 2013

عن دار النشر

Bloomsbury Publishing Plc.

"This translation of *Human Rights and Democracy: The Precarious Triumph of Ideals* is published by arrangement with Bloomsbury Publishing Plc."

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2025

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال 9

شكر وتقدير 11

الفصل الأول: مقدمة 15

الفصل الثاني: الوفرة والحرية 31

مقدمة 31

متطلبات الديمقراطية 32

الفاعلون السياسيون والعمليات السياسية 42

بحث الحالات "الاستثنائية" 46

خلاصة واستنتاجات 48

الفصل الثالث: الديمقراطية وحقوق الإنسان 51

مقدمة 51

تعريفات "مفصَّلة" وأخرى "عامة" للديمقراطية 53

حقوق الإنسان: تطورها وحمايتها 60

حقوق الإنسان: التعريف والمضمون 63

الديمقراطية وحقوق الإنسان 70

خلاصة واستنتاجات 75

الفصل الرابع: موجات وانتكاسات 79
مقدمة 79
مسيرة الديمقراطية 82
انتكاسات للديمقراطية 90
خلاصة: موجة خامسة من الدمقرطة؟ 100

الفصل الخامس: أدلة وتفسيرات 105
مقدمة 105
التحديث 106
التغيير التاريخي الكلّي 112
الانتقال بحسب نظرية اللعبة 117
بناء الديمقراطية 122
الأبعاد الدولية 125
خلاصة 130

الفصل السادس: الفاعلون والمناصرون 133
مقدمة 133
التعبئة المحلية 134
التعبئة الدولية 142
خلاصة 151

الفصل السابع: الحقيقة والعدالة 153
مقدمة 153
اختيار آلية الحقيقة 158
صلاحيات عملية الكشف عن الحقيقة ونطاقها 162

أساليب الكشف عن الحقيقة 166
أنواع العدالة وتأثير عمليات الكشف عن الحقيقة 170
خلاصة 176

الفصل الثامن: التهديدات والمخاطر 179
مقدمة 179
النزاعات 180
الإرهاب 184
العولمة الاقتصادية 191
تغيُّر المناخ 197
خلاصة 199

الفصل التاسع: المكاسب والنتائج 201
مقدمة 201
الديمقراطية بوصفها ديمقراطية 202
السلام الديمقراطي 210
المكاسب الاقتصادية 212
النتائج البيئية 216
خلاصة 218

الفصل العاشر: آمال وتحديات 221
قصة ثلاث نساء 221
الوفرة والحرية 225
الديمقراطية وحقوق الإنسان 227
موجات وانتكاسات 229

أدلة وتفسيرات 232
الفاعلون والمناصرون 233
الحقيقة والعدالة 235
التهديدات والمخاطر 236
المكاسب والنتائج 238
انتصار هشّ 239
المراجع 241
فهرس عام 255

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

(3-1): الديمقراطية الإجرائية 55

(3-2): الديمقراطية الليبرالية 57

(3-3): الديمقراطية الاجتماعية 59

(3-4): قائمة الحقوق المحمية بموجب القانون الدولي 65

(3-5): معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية 69

(4-1): موجات الديمقراطية: مناطق العالم والبلدان 84

الأشكال

(1-1): نمو الديمقراطية (عدد الديمقراطيات ونِسبتها) 21

(1-2): التنمية والديمقراطية 33

(2-2): الديمقراطية والتنمية 36

(2-3): الدعم للنظام الديمقراطي والرضا عنه
بحسب المنطقة (1998-2022) 42

(2-4): نظرة معدَّلة إلى التنمية والديمقراطية 47

(3-1): التعريفات المفصَّلة والتعريفات العامة للديمقراطية 60

(3-2): الديمقراطية وحقوق الإنسان 72
(4-1): موجات الديمقراطية 84
(4-2): متوسط درجات الديمقراطية بحسب المنطقة 89
(4-3): متوسط درجات حقوق الإنسان بحسب المنطقة 91
(5-1): التحديث والتحديث المعدَّل 110
(5-2): طرق إلى العالم الحديث 115
(5-3): المسارات إلى الدمقرطة الأولية 116
(5-4): التحول الديمقراطي: "نموذج دينامي" معدَّل 119
(5-5): التحول الديمقراطي 126
(8-1): النزاعات المسلحة بحسب النوع (1946-2011) 183
(9-1): مشاركة الناخبين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية
ومستوى الديمقراطية (1981-2010) 203
(9-2): الحقوق المتعلقة بالسلامة الجسدية
والديمقراطية (1981-2010) 205
(9-3): التنمية الإنسانية
والقدرة التنافسية التنفيذية (1980-2010) 214
(9-4): استهلاك السعرات الحرارية
والقدرة التنافسية (1980-2010) 215
(9-5): تلوث المياه والقدرة التنافسية (1980-2010) 217
(9-6): استهلاك الوقود الأحفوري والثروة
والقدرة التنافسية (1980-2010) 217

شكر وتقدير

استغرق إعداد هذا الكتاب سنوات عديدة. وقد سعيت في خلال هذه السنوات لتوظيف أبحاثي الأكاديمية واهتماماتي في مجال التدريس في مجموعة واسعة من الاستشارات الدولية التي شملت أكثر من خمسة وثلاثين بلدًا في العالم. وقد وفّرت خبرتي التدريسية والبحثية في مجالات التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، أساسًا للنظريات وأساليب المقارنة واستراتيجيات القياس والتقييم، التي أثبتت فائدتها لعدد كبير من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. قادتني مسيرتي المهنية إلى بلدان عدة في أوروبا وأميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. تعرّفت إلى أشخاص رائعين، كثيرٌ منهم يهتمون بالسياسة اهتمامًا كبيرًا وبإحداث تغييرٍ في مجتمعاتهم، فضلًا عن النضال من أجل تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد درّست مئات الطلاب في جامعة إسكس (Essex)، وفي "برنامج الماجستير الأوروبي في حقوق الإنسان والديمقراطية"، ومناهج البحث في جامعة [بوخارست] الصيفية في رومانيا. ودرّست أيضًا مادة تصميم البحوث في معهد لودفيغ بولتسمان (Ludwig Boltzmann Institute) لحقوق الإنسان في فيينا، وبرنامج تدريب صيني في مناهج البحث الخاصة بحقوق الإنسان، فضلًا عن مشاركتي في الندوات وورش العمل والمؤتمرات في مختلف أنحاء العالم. وأعرب عن امتناني للمنظمات الرئيسية البينحكومية، والحكومية، وغير الحكومية، التي أتيحت لي فرصة التعاون معها، بما فيها "المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية" (International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA))، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى المفوضية الأوروبية، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) (وائتلاف وستمنستر لتعزيز

البرلمانات والديمقراطية)، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والمعهد الألماني للتنمية، ومنظمة "إنوينت" (InWEnt) لبناء القدرات الدولية، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات.

وكما هو الحال دائمًا، فإن بعض الأشخاص الذين التقيتهم احتلوا مكانة خاصة في حياتي المهنية والشخصية، وهم يستحقون الشكر هنا على كل دعمهم وأفكارهم وزمالتهم وصداقتهم، وهم: توم توماس (Tom Thomas)، إدزيا كارفالو (Edzia Carvalho)، إنغريد وتركفيست (Ingrid Wetterqvist)، ديفيد بيتهام (David Beetham)، ستيوارت وير (Stuart Weir)، جوناثان كروك (Jonathan Crook)، بالتازار بنز (Balthasar Benz)، ماريا ليسنر (Maria Leissner)، روث إميرينك (Ruth Emmerink)، كيبويتسي ماشانغانا (Keboitse Machangana)، خايمي بايزا فرير (Jaime Baeza Freer)، ميغيل أنخيل لوبيز (Miguel Angel Lopez)، خايمي فييرو (Jaime Fierro)، جو فويراكر (Joe Foweraker)، ديفيد هوارث (David Howarth)، بنت فلوبييرغ (Bent Flyvbjerg)، سانفورد شرام (Sanford Schram)، أنيتا غوهدس (Anita Gohdes)، جول كروغر (Jule Krüger)، تيرنس هيو إدواردز (Terence Huw Edwards)، ديفيد كرنوهان (David Kernohan)، الراحل كيفن بويل (Kevin Boyle)، باتريك بول (Patrick Ball)، ديفيد سينغرانيلي (David Cingranelli)، ديفيد ريتشاردز (David Richards)، نيل ميتشل (Neil Mitchell)، بيثاني بارات (Bethany Barratt)، ماركو لاريتزا (Marco Larizza)، ماركو سوكسي (Marco Suksi)، أتراكتا إنغرام (Attracta Ingram)، هورست فيشر (Horst Fischer)، كيرستن هارستروب (Kirsten Harstrup)، هانز أوتو سانو (Hans Otto-Sano)، يواكيم ناهيم (Joachim Nahem)، جوليا هاوسرمان (Julia Haüsermann)، ماثيو سودرز (Matthew Sudders)، ميغنا أبراهام (Meghna Abraham)، مايكل فريمان (Michael Freeman)، فريد غرونفِلد (Fred Grünfeld)، نيل روبنسون (Neil Robinson)، هيذر سميث كانوي (Heather Smith-Cannoy)، توماس ولنيك (Thomas Wolnick)، أليخاندرو أنايا مونوز (Alejandro Anaya Munoz)، كارلوس لاسكارين (Carlos Lascarain)، سرجيو مونتانيو (Sergio Montaño)، مانويل بالما (Manuel Palma)، توميسلاف لندو (Tomislav Lendo)، إيرما مندیز (Irma Mendez)، يورغ فاوست (Joerg Faust)، توماس بلومبر (Thomas Plümper)، توم سكوتو (Tom Scotto)، رينيه ليندستادت (Rene Lindstadt)، بيل سيمونز (Bill Simmons)، ورونا سميث (Rhona Smith).

أود أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتورة دوروثيا فاركوهار (Dorothea Farquhar)، المديرة التنفيذية لمعهد الديمقراطية وحل النزاعات (Democracy and Conflict Resolution (IDCR)) بجامعة إسكس، على تفانيها المستمر في خدمة المعهد، ودورها الفعال في توفير المساحات الزمنية الصغيرة التي سمحت لي بمتابعة العمل على هذا الكتاب. أخيرًا، أتوجه بجزيل الشكر إلى والدتي لورا لاندمان، وإلى أخي درو لاندمان وزوجته كيت لاندمان، وإلى أخي هانك لاندمان وزوجته كيلي لاندمان. أما في ما يتعلق بعائلتي، فكل الحب والشكر لزوجتي العزيزة ميليسا لاندمان، وابنتي صوفيا لورا لاندمان، وابن زوجتي أوليفر دانيال هغينبوتهام، وبريوني روز لاندمان الصغيرة، الذين تحمّلوا بصبر تأملاتي ونقاشاتي وغياباتي وعاداتي الغريبة في القراءة وسحرها. إليهم أهدي هذا الكتاب.

الفصل الأول[1]

مقدمة

في أواخر شهر حزيران/ يونيو 2005، وأثناء هبوط الطائرة في العاصمة المنغولية أولانباتار، لفت نظري شح المعالم في المشهد الطبيعي، إذ تظهر محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية (موسومة بأرقام ضخمة 1 و2 و3 للتمييز في ما بينها)، وحزام من القرى المؤلفة من خِيَمُ اللبَّاد[2] يطوق المدينة. الرحلة بالسيارة من المطار إلى "فندق جنكيز خان" قصيرة ووعرة، أما فوضى حركة المرور فأمر معتاد في بلد يمر بمرحلة انتقالية. تبلغ مساحة منغوليا ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا، ويقل تعدادها السكاني عن ثلاثة ملايين نسمة ويقطن جلهم في العاصمة. يبلغ متوسط دخل الفرد في منغوليا 3,300 دولار أميركي (بحسب مؤشر عام 2010)، في حين تذبذبت معدلات النمو في البلد خلال العقد الأخير بين 6 و8 في المئة سنويًّا. تُعَد منغوليا أحد أسرع اقتصادات العالم نموًّا، ومرد ذلك في أغلبه إلى مخزوناتها الوفيرة من الموارد الطبيعية. ومنغوليا، التي كانت ذات يوم بلاد فاتحين، تنحصر اليوم بين روسيا في شمالها والصين في جنوبها وكوريا الشمالية في شرقها وبلدان آسيا الوسطى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق – كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان – في غربها.

---

(1) ترجمة وائل سلامة.

(2) خيمة اللبّاد (ger) هي خيمةٌ مستديرة الشكل مبنيّة من خشب مَرِن ومكسيَّة بطبقة من الصوف أو الجلد المتلبّد، لها باب واحد وخالية من النوافذ. وتمثل خِيَم اللبّاد المسكَن الأكثر شيوعًا عند السكان الرُّحل وأشباه الرُّحل في منغوليا وعدد من بلدان آسيا الوسطى لسهولة نَصْبها وتفكيكها. ولكلمة ger في اللغة المنغولية واللهجات المتفرعة عنها معنى أعم هو "المسكن". (المترجم)

وبينما كنت أتأمل في مساحة منغوليا وموقعها على خريطة العالم وثروتها الاقتصادية النسبية وجمال طبيعتها الأخاذ، رحت أتساءل: "كيف، بل لِمَ، قرر شعبها في عام 1991[3] أن يطيح نظامًا شيوعيًّا حاكمًا لإرساء ديمقراطية متعددة الأحزاب؟ وكيف تمكَّن هذا البلد من صون هذه الديمقراطية رغم كل تلك الصعاب؟". ففي غضون فترة وجيزة تقل عن عقدين، أطاحت منغوليا النظامَ السابق، وفعلت ذلك بأقل القليل من العنف مقارنة بغيرها (رغم مقتل معارضين رئيسيين)، وأنشأت نظامًا حزبيًّا يؤدي وظائفه، وعقدت انتخابات متعاقبة شهدت انتقال السلطة في ما بين مختلف الأحزاب السياسية، وأقرت هدفًا تاسعًا خاصًّا بها مضافًا إلى الأهداف الإنمائية للألفية[4] الثمانية المعروفة، يتعلق بتبني الديمقراطية، وعدم التهاون البتة مع الفساد، واحترام حقوق الإنسان. وطوال 20 عامًا من هذه الحقبة الديمقراطية الجديدة، واجهت منغوليا تحديات أحدقت بأنظمتها ومؤسساتها الديمقراطية (بما في ذلك بعض التنازع العنيف على النتائج الانتخابية، وفضيحة فساد سبقت انتخابات عام 2012)، لكنها لم تشهد انحسارًا أو "تراجعًا" للديمقراطية إلى الدرجة التي شهدتها ديمقراطيات جديدة مشابهة أخرى[5].

في أواخر عام 2010، حدث مرة أخرى أن كنت على متن طائرة تهبط في بلد جبلي التضاريس، ضئيل الكثافة السكانية، وفيه أيضًا محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية، وكان هذا البلد قد عكف أيضًا على بناء مؤسسات ديمقراطية منذ انتهاء

---

(3) اندلعت الثورة المنغولية في عام 1990، وليس في عام 1991 كما يشير المؤلف هنا، إذ انطلقت الثورة السلمية، أو الثورة الديمقراطية كما سُمّيت في منغوليا حينذاك، في أوائل كانون الثاني/ يناير 1990، كامتداد لموجة ثورات اجتاحت أوروبا الشرقية عام 1989، وبدأت بمسيرات وإضراب آلاف المنغوليين عن الطعام لإطاحة ما كان يُعرف بالجمهورية الشعبية المنغولية، وتمركز المتظاهرون في ميدان سوخباتار في قلب العاصمة أولانباتار. وفي آذار/ مارس 1990، تحت وطأة الاحتجاجات، قرر رئيس المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الثوري الشعبي المنغولي حلَّ المكتب السياسي وتقديم استقالته. وفي أواخر تموز/ يوليو من العام نفسه، شهدت منغوليا أول انتخابات حرة متعددة الأحزاب لانتخاب أعضاء البرلمان بمجلسيه. (المترجم)

(4) الأهداف الإنمائية للألفية ((Millennium Development Goals (MDG هي ثمانية أهداف أقرَّتها قمة الألفية المنعقدة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك عام 2000، واتفق زعماء العالم حينها على تحقيقها بحلول عام 2015، غير أن منغوليا وضعت لنفسها هدفًا تاسعًا نصَّ، بحسب تقرير صادر عن حكومتها، على "تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد حكم الديمقراطية". (المترجم)

(5) Larry Diamond, "The Democratic Rollback: The Resurgence of the Predatory State," *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 2 (2008), pp. 36-48.

الحرب الباردة. وصلت يومذاك إلى مدينة سانتياغو، عاصمة تشيلي. وعلى خلاف منغوليا، عاشت تشيلي تجربة الديمقراطية منذ ردح من الزمن، من القرن التاسع عشر حتى عام 1973، عندما أطاح العسكرُ الرئيسَ سلفادور أليندي، ليكابد هذا البلد الدكتاتورية لمدة 18 عامًا[6] تحت حكم الجنرال أوغستو بينوشيه. لكن سرعان ما تحوَّلت تشيلي نحو الديمقراطية بعد هزيمة بينوشيه عام 1988 في استفتاء عام وليس عبر انتفاضة شعبية سعت لإزاحته عن السلطة. وعلى غرار منغوليا، تمكنت تشيلي من تجنب الارتداد إلى الحكم التسلطي، وتداوَل السلطة فيها ائتلاف اليسار العريض "كونسرتاسيون" (Concertación) (الفائز بالانتخابات كافة من بعد عام 1989 حتى عام 2009)، وحزب التجديد الوطني (National Renovation) اليميني بزعامة سيباستيان بينييرا (Sebastian Piñera)، الرئيس التنفيذي السابق لشركة الخطوط الجوية "لان تشيلي" (LAN Chile). وخلال لقائي رئيسَ تشيلي السابق باتريسيو أيلوين (Patricio Aylwin) (أو الدُّونْ باتريسيو كما يسميه أنصاره)، قال لي: "لا يهمني أن يظفر اليمين بالسلطة في تشيلي، ففي ذلك مؤشر عظيم إلى صحة ديمقراطيتنا". وستتردد كلماته البالغة الحكمة هذه مرارًا وتكرارًا بين ثنايا هذا الكتاب.

منذ رحيل أوغستو بينوشيه، تولَّت الحكمَ في تشيلي خمسُ حكومات منتخبَة ديمقراطيًّا، ونال هذا البلد عضوية "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) ليقف جنبًا إلى جنب مع ديمقراطيات ثرية ومستقرة أخرى. وذاع صيتُ تشيلي دوليًّا بعد الانقلاب العسكري في عام 1973 الذي تَشتت المعارضون والمنفيون التشيليون في أعقابه في أصقاع العالم، وغدت تشيلي بسببه دولة منبوذة لسنين عدة، فيما احتشد العالم في وجه انتهاكاتها المتكررة والخطيرة لحقوق الإنسان. وتواصلت الضغوط الدولية بشأن مسألة حقوق الإنسان بعد رحيل بينوشيه عن السلطة الرسمية باعتقاله في لندن عام 1998[7] استجابة لطلبٍ بتسليمه إلى إسبانيا صادر عن قاضٍ سعيًا لإنصاف

(6) المعلومة هنا غير دقيقة، فالحقبة المعروفة باسم الدكتاتورية العسكرية في تشيلي دامت أقل من 17 عامًا، فكانت بدايتها بانقلاب أطاح الرئيسَ المنتخب سلفادور أليندي في 11 أيلول/ سبتمبر 1973، ونهايتها برحيل بينوشيه عن السلطة وانتقالها إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا باتريسيو أيلوين في 11 آذار/ مارس 1990. (المترجم)

(7) اعتقلت السلطات البريطانية بينوشيه ليلة 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 أثناء تلقيه العلاج في مستشفى لندن بريدج بالعاصمة البريطانية بموجب نشرة حمراء صادرة عن الإنتربول. (المترجم)

ضحايا جرائم ضد الإنسانية ارتُكبت سابقًا. وفي حين لم يَطُلْ إحقاق العدل بينوشيه نفسه، نجد أن مبدأ "الولاية القضائية العالمية" (فكرة أن تتجاوز الولاية القضائية على الجرائم حدودَ الدولة المضطلِعة بالملاحقة القضائية) قد توطد بعد اتفاق لوردات القانون[8] بالمملكة المتحدة على أن لا حصانةَ لرئيس دولة سابق من الملاحقة القضائية في ما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية. ومما سبق، نجد في قصة تشيلي مثالَ تحوُّلٍ ناجح نحو الديمقراطية ومثالَ تقدُّمٍ في حركة حقوق الإنسان (ولو تَحقّق ذلك تدريجيًّا).

لنقارن الآن تلك المشاهِد بما شهدته المكسيك. مرة أخرى، ونحن نهبط صوب العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي، المدينة المترامية الأطراف التي يقطنها 20 مليون نسمة، رحت أتأمل في عملية الدَّمَقْرَطة [نشر الديمقراطية] (democratization) في بلد شهد ثورة طال أمدها بين عامي 1910 و1917[9]، وفترةَ تنازُع من نهاية الثورة حتى توطيد السلطة تحت مظلة الحزب الثوري المؤسَّسي[10]، وواحدة من أكثر فترات الحكم المستبد رسوخًا التي انتهت فعليًّا في عام 2000 بانتخاب حزب المعارضة الرئيسي، حزب العمل الوطني[11]، ووصوله إلى سدة الرئاسة. تنضوي المكسيك ضمن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتطورت إلى حد نالت معه العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية، وعضوية منظمة التعاون

(8) لوردات القانون (Law Lords) هم قضاة بارزون يُمنحون عضوية مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة (وهو غرفة من غرفتي البرلمان) لمساعدته في الاضطلاع بمهماته القضائية. وقد قضى مجلس اللوردات في 24 آذار/ مارس 1999 أن لا حصانةَ للجنرال بينوشيه في ما يتعلق بجرائم التعذيب أو التواطؤ لارتكاب التعذيب المرتكَبة بعد دخول "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" لعام 1984 حيز النفاذ بالنسبة إلى المملكة المتحدة. (المترجم)

(9) انطلقت الثورة المكسيكية (Revolución Mexicana) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1910 واستمرت حتى أيار/ مايو 1920، وإن كان بعض المؤرخين السياسيين يعتقد أن إصدار دستور المكسيك لعام 1917 قد سطَّر نهاية الصراع المسلح في البلاد، ويبدو أن المؤلف يتفق مع هذا الرأي. (المترجم)

(10) تأسَّس الحزب الثوري المؤسسي، أو الحزب الثوري المؤسساتي (Partido Revolucionario Institucional) عام 1929 وتولّى السلطة في المكسيك بحكم متواصل من عام 1929 حتى عام 2000، وفي البداية أُشْهِرَ الحزب باسم الحزب الثوري الوطني (PNR)، ثم تغيّر اسمه إلى حزب الثورة المكسيكية (PRM)، قبل أن يُستقر على اسم الحزب الثوري المؤسسي (PRI) عام 1946. (المترجم)

(11) أُسس حزب العمل الوطني (Partido Acción Nacional) في عام 1939، وهو أحد ثلاثة أحزاب سياسية رئيسية في المكسيك وتربطه صلة وثيقة بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية. والإنجاز الأبرز للحزب انتخابُ مرشّحه فيسنتي فوكس كيسادا رئيسًا للمكسيك عام 2000، ليكون أول رئيس للبلاد من حزب معارض منذ أكثر من سبعة عقود. (المترجم)

الاقتصادي والتنمية (مثل تشيلي)، وأضحت معه أحد شركاء ثلاثة في اتفاق أميركا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة وكندا. وشهد اقتصادها معدلات نمو مذهلة خلال العقد الفائت، كما تناقصت معدلات التضخم فيها، وتعاظمت صلاتها التجارية ببلدان أخرى، وهي من البلدان الريادية المنتِجة للهواتف الذكية (خاصة هواتف بلاك بيري) وأجهزة التلفاز وقطع غيار السيارات[12].

وقبلَ وقت طويل من التحول "الرسمي" نحو الديمقراطية في عام 2000، عانت المكسيك مشكلاتٍ تقليديةً للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي بنجاح بقيادة الدولة، والركود بين خمسينيات القرن الفائت وسبعينياته، فالتحرر الاقتصادي وأزمة الديون في الثمانينيات، ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي في التسعينيات. وطوال هذه العقود، هيمن الحزب الثوري المؤسَّسي على التمثيل السياسي في المكسيك، وقد أخذ يحرر منظومته السياسية تدريجيًّا، وأنشأ المؤسسة الاتحادية للانتخابات[13] ثم أقر بالهزيمة في الانتخابات الرئاسية عام 2000 بانتخاب فيسنتي فوكس (Vicente Fox) رئيسًا للمكسيك عن حزب العمل الوطني.

غير أن هاتين العمليتين التوأمين المتمثلتين في تحديث الاقتصاد ولبرلة الحياة السياسية شابتهُما اضطراباتٌ سياسية واجتماعية، منها اندلاع احتجاجات الطلاب والمعلمين في سبعينيات القرن الفائت وثمانينياته؛ ووقوع تمرد مسلح في ولاية شياباس في التسعينيات رفضًا لانخراط المكسيك في العولمة الاقتصادية؛ وتنامي تجارة مخدرات مربحة للغاية وعنيفة على نحو متصاعد تسبَّبت منذ عام 2006 بعشرات الآلاف من حوادث القتل والاختفاء[14]. وقد حفّزت البنية الفدرالية

---

(12) شكلت هذه، وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي، جانبًا من عرضٍ رئيسي قدَّمه وزير مالية المكسيك إرنستو كورديرو (Ernesto Cordero) في "كلية لندن للاقتصاد" (London School of Economics) في 21 آذار/ مارس 2011.

(13) أُنشئت المؤسسة الاتحادية للانتخابات (INE) في المكسيك عام 1990، وتَغيَّر اسمها عام 2014 إلى المؤسسة الوطنية للانتخابات (INE)، وهي مؤسسة مستقلة مسؤولة عن تنظيم الانتخابات، وتشمل مهماتها تنظيم انتخاب الرئيس وانتخاب أعضاء كونغرس الاتحاد (البرلمان) بشقيه: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. (المترجم)

(14) تشير البيانات التي أصدرتها الحكومة ونشرتها صحيفة **الغارديان** (*The Guardian*) بالمملكة المتحدة إلى أن إجمالي القتلى بين عامي 2006 و2010 يربو على 31,000 قتيل، لكن الرقم قد يكون أعلى من ذلك لأن الحديث هنا عن أعمال القتل التي يمكن توثيقها، في حين لم يُبلَّغ عن الكثير غيرها.

للمكسيك، التي تتألف من 32 ولاية وأكثر من 3,000 بلدية[15]، الفسادَ والإفلات من العقاب؛ ما تَسبَّب في تداعيات عميقة على حقوق الإنسان، وقوَّض مسار تطوُّر الديمقراطية في بلد يشهد انتخابات تنافسية ويضم أحزابًا سياسية ناضجة وتداولًا للسلطة السياسية في رئاسة الحكومة. علاوة على ذلك، ينظر كثيرون إلى عملية الدمقرطة نفسها كسبب محتمَل لحالة عدم الاستقرار لأنها غيَّرت شكل الحكم – بصفته غير النظامية والتسلطية – بطُرق لم تتوطد بعد، وأتاحت فرصًا للصراع والعنف والفساد والإفلات من العقاب[16].

ينطلق هذا الكتاب من **تبايُن السياقات** بين منغوليا وتشيلي من جهة والمكسيك في الجهة المقابلة. فللديمقراطية وحقوق الإنسان جاذبية متأصّلة ألهمت المجتمعات البشرية في جميع أصقاع العالم للتخلص من مَواضٍ تسلطية، ولاحتضان مؤسساتٍ واعتناق قِيَمٍ تكمن في صلبها فكرة كرامة الإنسان ورفاهه. وقد كانت الرغبة في إرساء الديمقراطية قوية، ثم اشتدت جذوتها في النصف الأخير من القرن العشرين. وفي الواقع، منذ عام 1974، اعتنق أكثر من 90 بلدًا الديمقراطية في شكل "موجات" انتشرت من جنوب أوروبا، فأميركا اللاتينية، إلى أوروبا الشرقية ومن ثَم إلى أجزاء من أفريقيا وآسيا[17]. ويبيِّن الشكل (1–1) الاتجاهات التاريخية في نمو الديمقراطية، من حيث عدد الديمقراطيات في العالم ونسبتها، ومختلف "الموجات" التي ميّزت هذه الاتجاهات. وشهدت الفترة من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام 1920 انتشارًا أكبر للديمقراطية، ثم شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين تراجعًا حادًّا لها، حتى تحققت مكاسب ديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، غير أن العالم شهد انهيارًا ديمقراطيًّا خلال ستينيات القرن العشرين (مردُّ ذلك في بعضه إلى ازدياد أعداد البلدان المستقلة حديثًا بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية، وفي بعضه الآخر

(15) عدد بلديات المكسيك، بحسب أحدث أرقام رسمية، يقلُّ عن 2,500 بلدية. (المترجم)

(16) ينظر، على سبيل المثال:

E. D. Mansfield & J. Snyder, "Exchange: The Sequencing 'Fallacy'," *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3 (2007), pp. 5-9, at: https//:tinyurl.com3/zbf69rf; George Philip & Susuna Berruecos (eds.), *Mexico's Struggle for Public Security: Organized Crime and State Responses* (London: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 99-118.

(17) Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991); Renske Doorenspleet, *Democratic Transitions: Exploring the Structural Sources of the Fourth Wave* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005).